



منظمة نجدة لحقوق الإنسان

Najda For Human Rights



تقرير إحصائي - ربع سنوي - مارس 2018

+90 544 845 6922

info@najdahumanrights.com

www.najdahumanrights.com

Istanbul-turkey / Birmingham-London

/Najda4humanrights

“ وطن سجين ”

تقرير إحصائي ربع سنوي

مارس ٢٠١٨

منظمة نجدة لحقوق الانسان

منظمة حقوقية مستقلة تعمل على تعميق وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وحياته والدفاع عنها، وفق آليات وقواعد عمل المنظمات الدولية.

وتهدف إلى ترسيخ مفاهيم الحق والعدل وسيادة القانون واستقلال القضاء، وأهميتها في بناء مجتمع الكرامة والأمن والاستقرار، وفق المعايير والعهود والمواثيق الدولية.

مقدمة:

انتهاكات جسيمة، وحريات مكبلة، ذلك هو شعار الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨، ولذلك لم يكن عزوف الشعب المصري – وخاصة الشباب - عن المشاركة في "الانتخابات الرئاسية" بالأمر المستغرب، ذلك لقناعة راسخة بعدم جدّيتها، وقد مُرست في سبيل حشد المواطنين للمشاركة انتهاكات غير مسبوقة، وعلى أوسع نطاق، حتى طالت القواعد الثلاثة لأي عملية انتخابية

فأما عن المرشحين:

فقد تم اعتقال كل من أعلن عزمه على الترشح بنفسه أو ترشيح غيره - الفريق عنان - العقيد قنصوة - المستشار هشام جنيّة - الدكتور أبو الفتوح.

وأما عن الناخبين:

فقد - وثقت منظمة نجدة لحقوق الإنسان - بالمستندات والمقاطع المصورة - صدور تعليمات من النظام لموظفي الدولة بالزامية المشاركة في "الانتخابات"، وربطت الحوافز والمكافآت والجزاءات بتلك المشاركة.

- ربط حصول الطلاب على درجات أعمال السنة بالمشاركة في "الانتخابات" ومنح المشارك ١٠ درجات إضافية.

- ربط توفير المرافق - مياه وكهرباء وصرف صحي - للمواطنين بالقري، بالمشاركة في "الانتخابات" حسب تصريح محافظ البحيرة. وغيرها الكثير من الانتهاكات.

وأما عن القوانين المنظمة للعملية الانتخابية: فلم يبق منها شيء لم ينتهك.

- بدءاً من إلزام أصحاب المحال التجارية بتعليق لافتات تأييد لمرشح النظام، على متاجرهم، وعدم الالتزام بمواعيد الدعاية والصمت الانتخابي، وتسخير أعلام الدولة للدعاية لمرشح النظام.
 - مروراً بالرشاوى الانتخابية العلنية.
 - وانهاءً بمنع منظمات المجتمع المدني – إلا ما كان تابعاً للنظام وبشكل محدود – من مراقبة "العملية الانتخابية".
 - وهو ما يبطل - على الإجمال - "العملية الانتخابية" برمّتها، التي طُودرت خلالها كافة حقوق وحريات المواطن المصري سياسياً ومدنياً.
 - وعلى صعيد آخر فقد كثفت الجهات الأمنية حملات المدهامات لمنازل المواطنين، ما أسفر عن اعتقال المئات منهم، وعلى نحو غير مسبوق، فقد اعتقلت أسر بأكملها - عبد الحي عبد الحميد وابنه أحمد وابنته نجلاء نموذجاً - بكفر الشيخ.
 - ورغم ظهور أعداد كبيرة من المختفين قسرياً، إلا أن دائرة الانتهاك اتسعت لتشمل أيضاً أسر بأكملها، - أسرة عبد الله مضر نموذجاً، الأب والأم والطفلة الرضيعة وخالها -
 - كما صدر ٤٦ حكماً بالإعدام خلال فترة الرصد، وتنفيذ ٨ أحكام بالإعدام.
- وتضاعفت حالات الاعتداء على حقوق الطفل والمرأة، وغير ذلك الكثير من الانتهاكات التي نرصدها إجمالاً في هذا التقرير، علماً بأن محافظة شمال سيناء خارج نطاق الرصد، للتعتيم الإعلامي والحالة الأمنية المتردية بها، كما أن التقرير لا يشمل كافة أنواع الانتهاكات، على النحو التالي:

محتويات التقرير:

أولاً: القتل خارج نطاق القانون.

- التوزيع النوعي لحالات القتل خارج نطاق القانون.

ثانياً: الإعدام.

- إحصائية بأحكام الإعدام.

ثالثاً: القبض التعسفي.

- التوزيع الإقليمي.
- الفئات العمرية الأكثر تعرضاً للقبض التعسفي.

رابعاً: الاختفاء القسري.

- التوزيع الإقليمي.
- الفئات العمرية الأكثر تعرضاً للاختفاء القسري.

خامساً: العنف ضد المرأة.

- التوزيع الإقليمي.
- التوزيع النوعي.

سادساً: انتهاكات حقوق الطفل.

- التوزيع الإقليمي.
- التوزيع النوعي.

سابعاً: الانتهاكات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان.

- التوزيع الإقليمي.
- التوزيع النوعي.

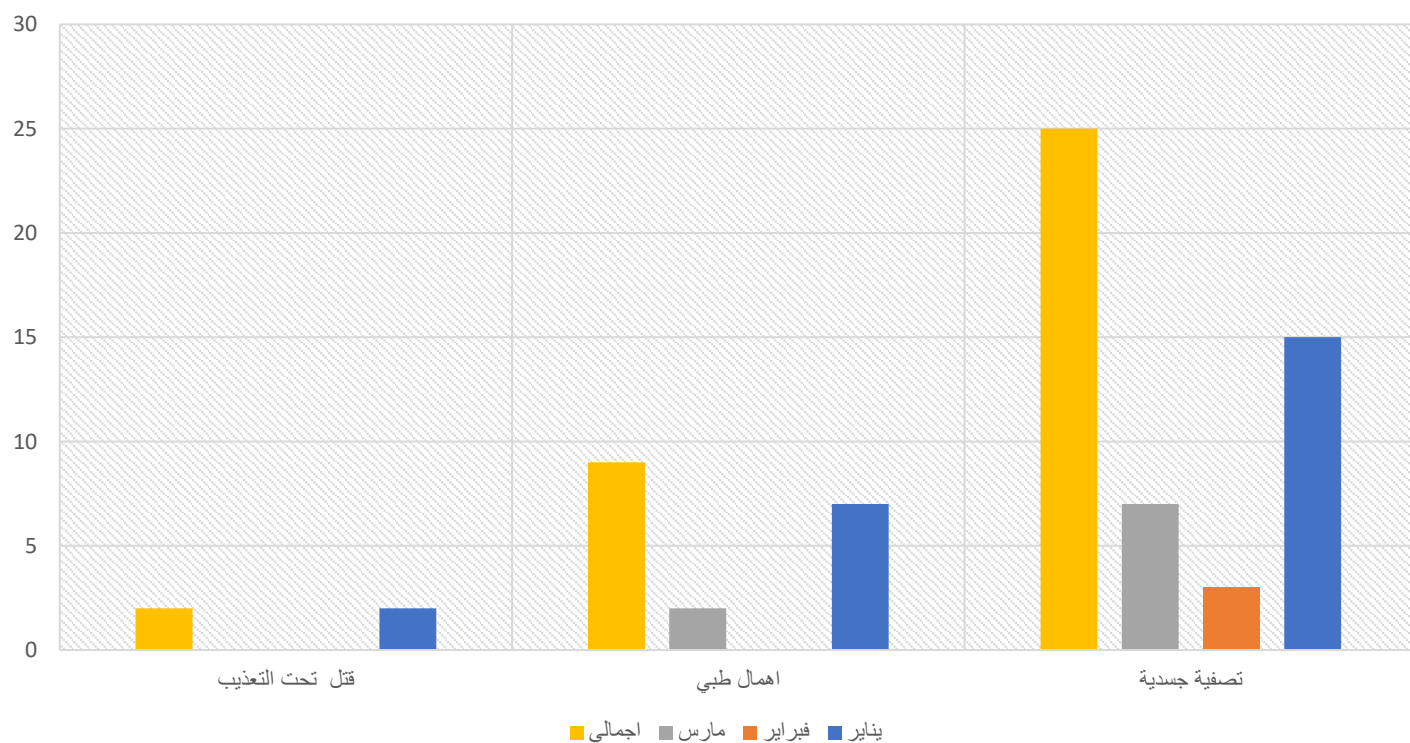
ثامناً: توصيات.

أولا: القتل خارج نطاق القانون.

التوزيع النوعي لحالات القتل خارج نطاق القانون

	قتل تحت التعذيب	اهمال طبي	تصفية جسدية	
يناير	٢	٧	١٥	٢٤
فبراير			٣	٣
مارس		٢	٧	٩
اجمالي	٢	٩	٢٥	٣٦

التوزيع النوعي لحالات القتل خارج نطاق القانون

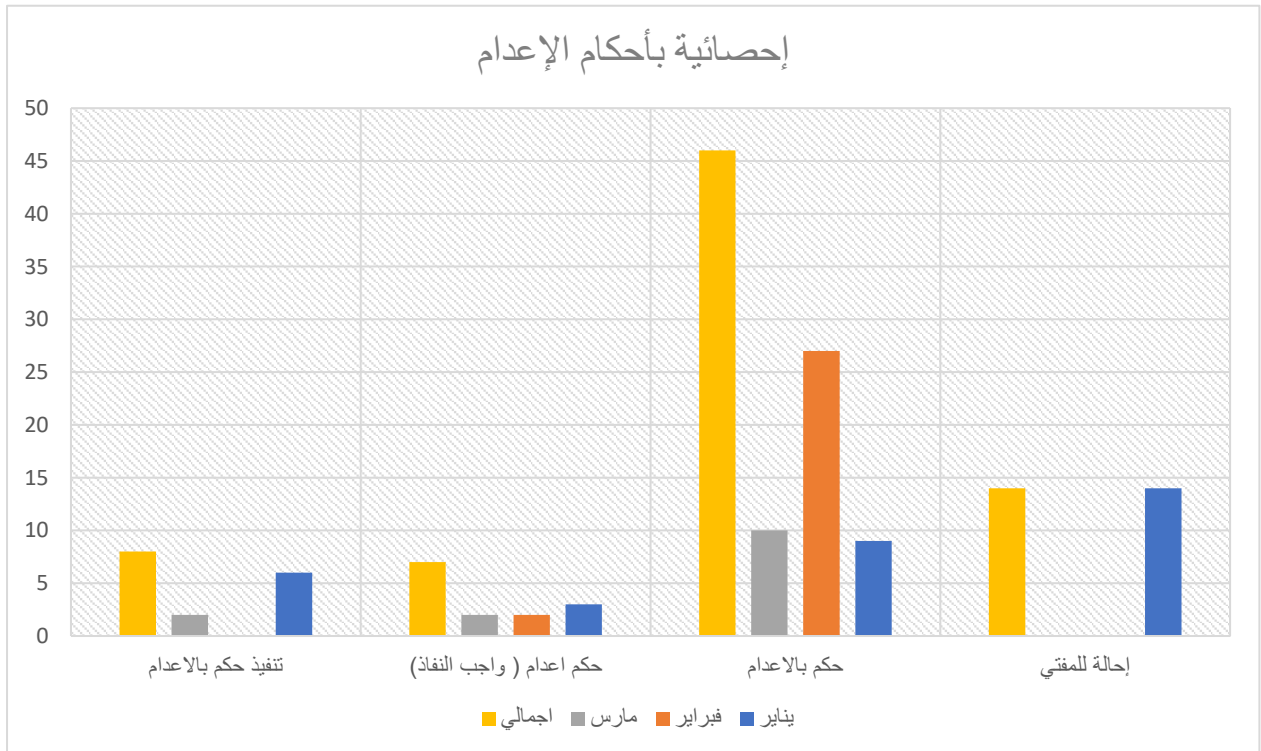


ثانياً: الإعدام.

في ٦ قضايا إحداها عسكرية صدر - خلال مدة الرصد - ٤٦ حكماً بالإعدام، ٨ منها عسكرية، كما بلغ عدد أحكام الإعدام النهائية الباتة (واجبة النفاذ) خلال نفس المدة ٧ أحكام، ٢ منها عسكرية، فضلاً عن تنفيذ حكم الإعدام في ٨ ضحايا.

إحصائية بأحكام الإعدام

	إحالة للمفتي	حكم بالإعدام	حكم إعدام (واجب النفاذ)	تنفيذ حكم بالإعدام
يناير	١٤	٩	٣	٦
فبراير		٢٧	٢	
مارس		١٠	٢	٢
اجمالي	١٤	٤٦	٧	٨



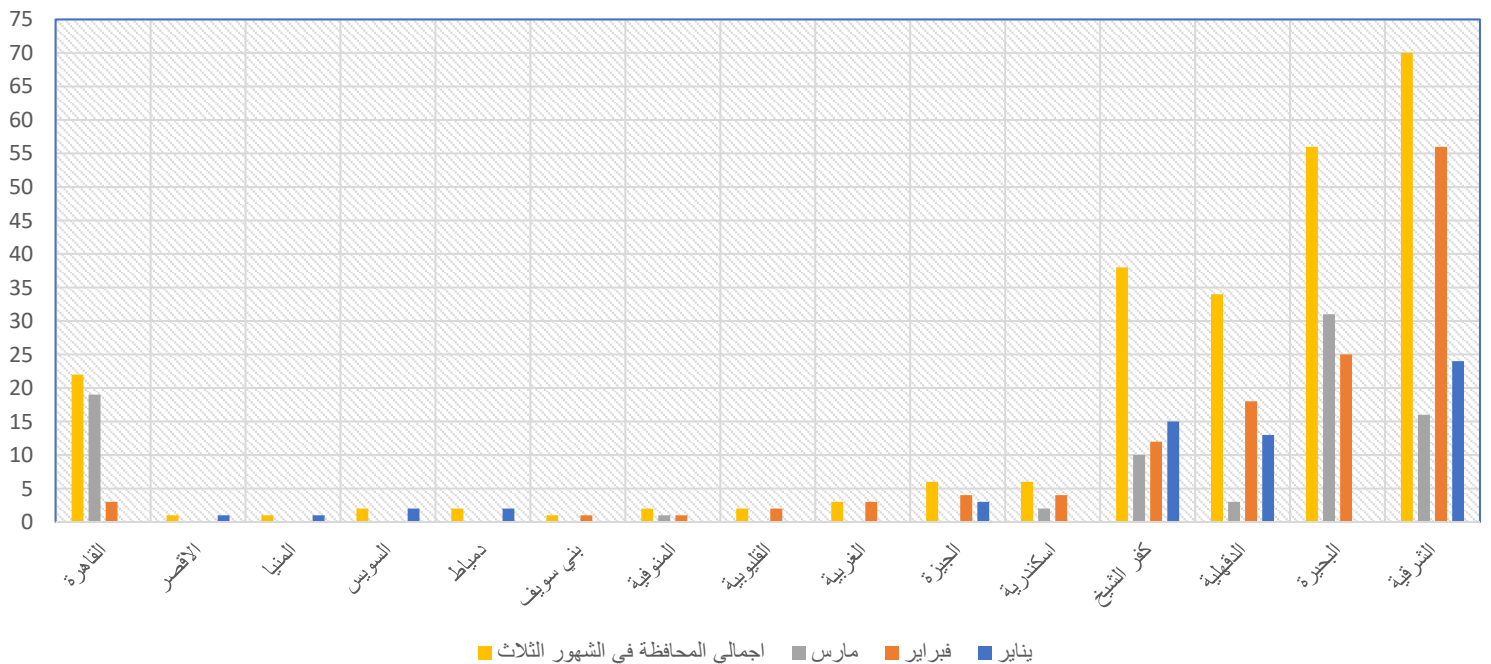
ثالثاً: القبض التعسفي

رصدت المنظمة خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨ عدد ٢٨١ حالة قبض تعسفي، كان نصيب النساء منها ١٠ حالات، وطفل واحد، في حين كانت محافظة الشرقية هي أكثر المحافظات تعرّضاً لهذا النوع من الانتهاكات بواقع ٧٠ ضحية، وتلاها في الترتيب محافظة البحيرة بعدد ٥٦ ضحية. فيما كانت الفئة العمرية من ٤٥ - ٦٠ هي الأكثر تعرضاً للقبض التعسفي.

التوزيع الإقليمي لحالات القبض التعسفي

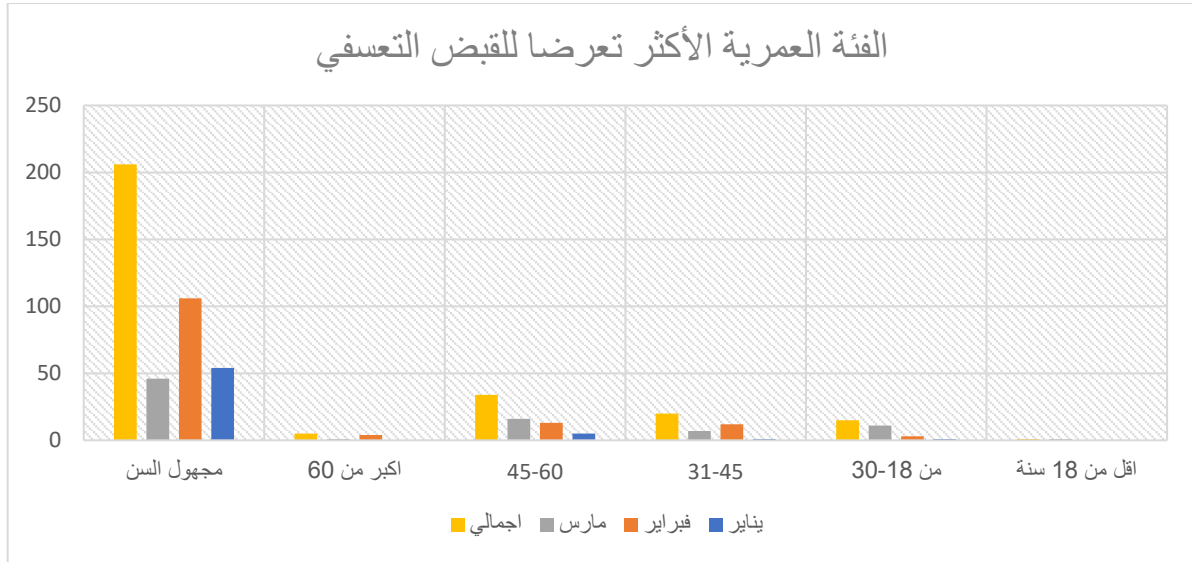
	الشرقية	البحيرة	الدقه	كفر	إسكندر	الجيزة	الغربية	القليوب	المنوف	بنى	دمياط	السوي	المنيا	القصر	القاهر	
يناير	٢٤		١٣	١٥		٣					٢	٢	١	١		٦١
فبراير	٥٦	٢٥	١٨	١٢	٤	٤	٣	٢	١	١		-			٣	١٢٩
مارس	١٦	٣١	٣	١٠	٢				١						١٩	٨٢
اجمالي	٧٠	٥٦	٣٤	٣٨	٦	٦	٣	٢	٢	١	٢	٢	١	١	١٩	٢٧٢

التوزيع الإقليمي لحالات القبض التعسفي



الفئة العمرية الأكثر تعرضاً للقبض التعسفي

	أقل من ١٨ سنة	من ١٨ - ٣٠	٣١-٤٥	٤٥-٦٠	أكبر من ٦٠	مجهول السن	
يناير		١	١	٥		٥٤	61
فبراير		٣	١٢	١٣	٤	١٠٦	138
مارس	١	١١	٧	١٦	١	٤٦	82
اجمالي	١	١٥	٢٠	٣٤	٥	٢٠٦	٢٨١



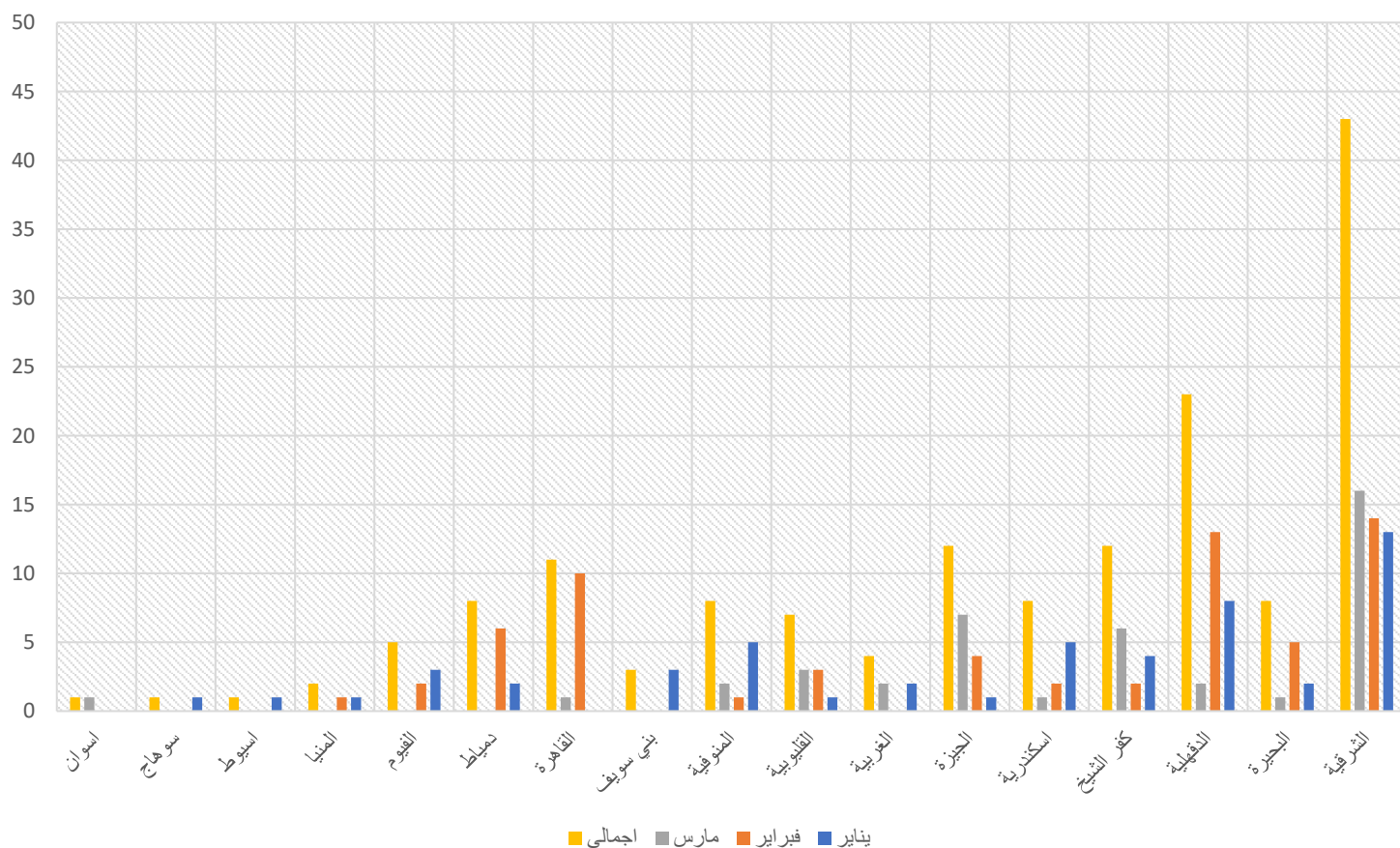
رابعاً: الاختفاء القسري:

بلغ عدد المختفين قسرياً خلال مدة الرصد ١٥٧ ضحية، كان عدد النساء منها ٢ بينما بلغ عدد الأطفال ٣ بينهم الرضيعة عالية مضر - ١٤ شهر -، أما الفئة العمرية الأكثر تعرضاً للاختفاء القسري فكانت من ١٨ - ٣٠ سنة، وبلغت ٣٧ حالة. واحتلت محافظة الشرقية المركز الأول في الاختفاء القسري بواقع ٤٣ ضحية، وتلاها محافظة الدقهلية - ٢٣ ضحية.

التوزيع الإقليمي لحالات الاختفاء القسري

	الشرقية	البحيرة	الدقهلية	كفر الشيخ	إسكندرية	الجيزة	الغربية	القليوبية	المنوفية	بنى سويف	الفاخرة	دمياط	الفيوم	المنيا	أسيوط	سوهاج	أسوان
يناير	١٣	٢	٨	٤	٥	١	٢	١	٥	٣		٢	٣	١	١	١	
فبراير	١٤	٥	١٣	٢	٢	٤		٣	١	٠	١٠	٦	٢	١			
مارس	١٦	١	٢	٦	١	٧	٢	٣	٢		١					١	١
اجمالي	٤٣	٨	٢٣	١٢	٨	١٢	٤	٧	٨	٣	١١	٨	٥	٢	١	١	١٥٧

التوزيع الإقليمي لحالات الاختفاء القسري

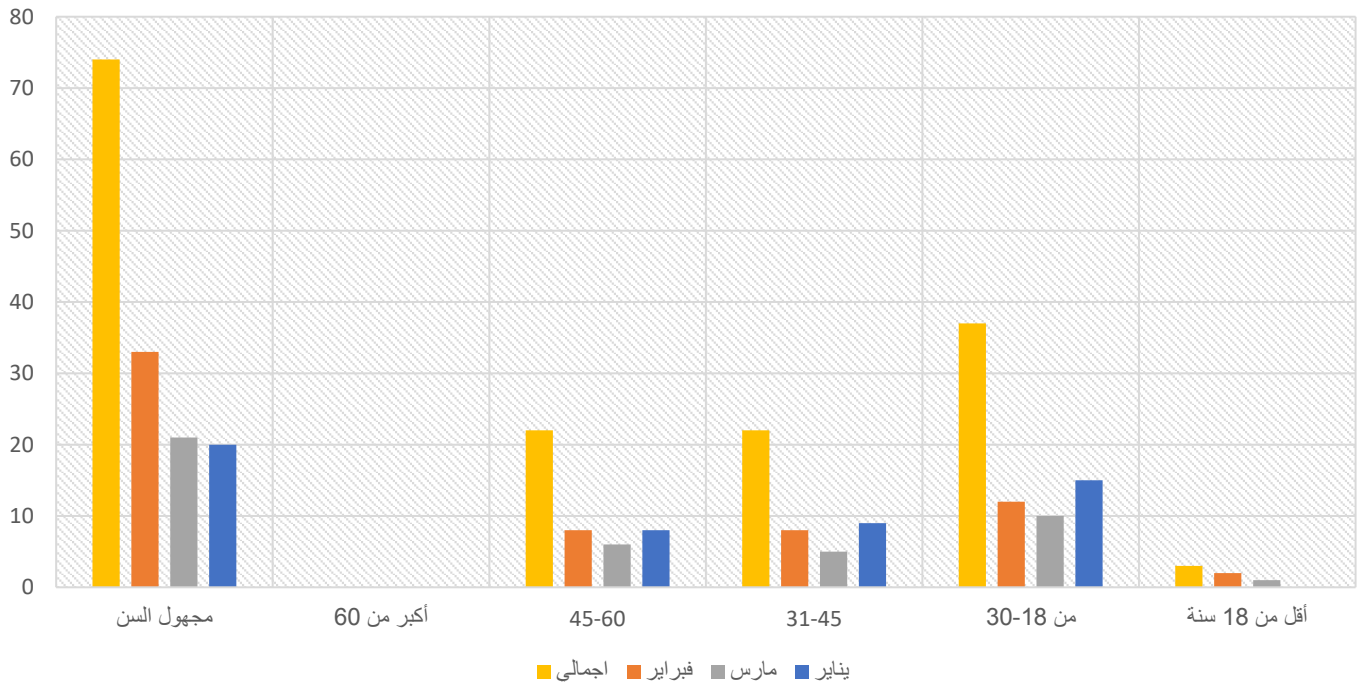


الفئات العمرية الأكثر تعرضاً للاختفاء القسري

كانت الفئة العمرية من ١٨ - ٣٠ هي الأكثر تعرُّضًا للاختفاء القسري خلال مدة الرصد، بواقع ٣٧ ضحية.

مجهول السن	أكبر من ٦٠	٤٥-٦٠	٣١-٤٥	١٨ من ٣٠	أقل من ١٨ سنة	
٢٠	-	٨	٩	١٥	-	يناير
٣٣		٨	٨	١٢	٢	فبراير
٢١		٦	٥	١٠	١	مارس
٧٤		٢٢	٢٢	٣٧	٣	اجمالي

الفئة العمرية الأكثر تعرُّضًا للاختفاء القسري

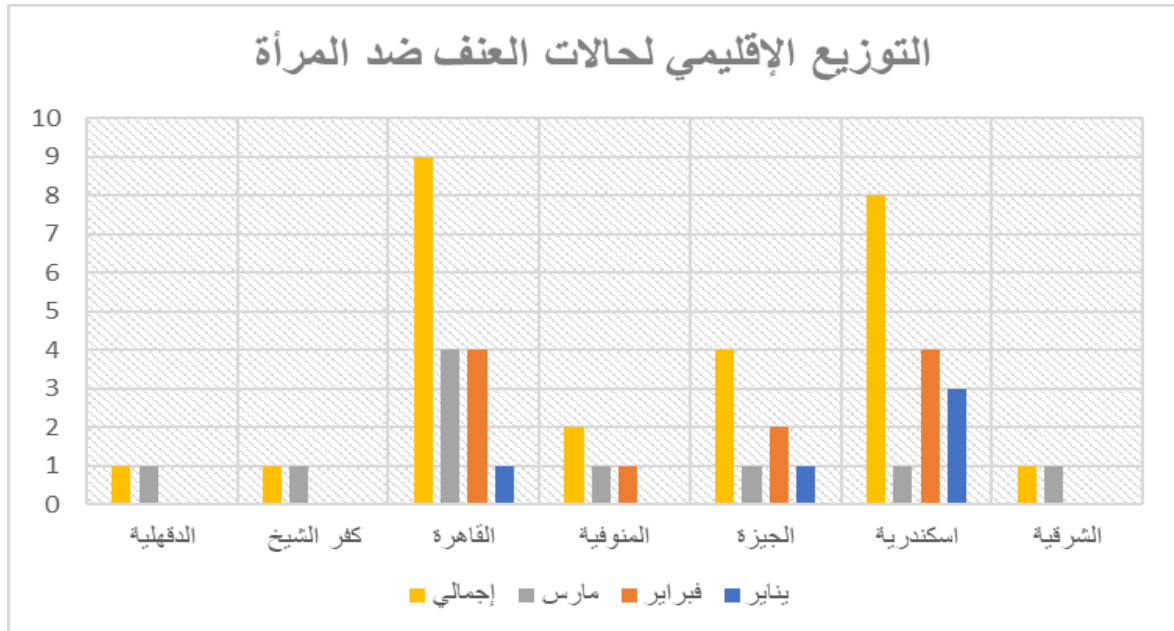


خامسا: العنف ضد المرأة

التوزيع الإقليمي لحالات العنف ضد المرأة.

كانت محافظة القاهرة هي الأولى من حيث الانتهاكات بحق المرأة، بواقع ٩ حالات انتهاك، تلتها محافظة الإسكندرية، بواقع ٨ حالات. من إجمالي ٢٦ حالة انتهاك بحق المرأة خلال مدة الرصد.

	الشرقية	إسكندرية	الجيزة	المنوفية	القاهرة	الشيخ كفر	الدقهلية	
يناير		٣	١		١			٥
فبراير		٤	٢	١	٤			١١
مارس	١	١	١	١	٤	١	١	١٠
إجمالي	١	٨	٤	٢	٩	١	١	٢٦

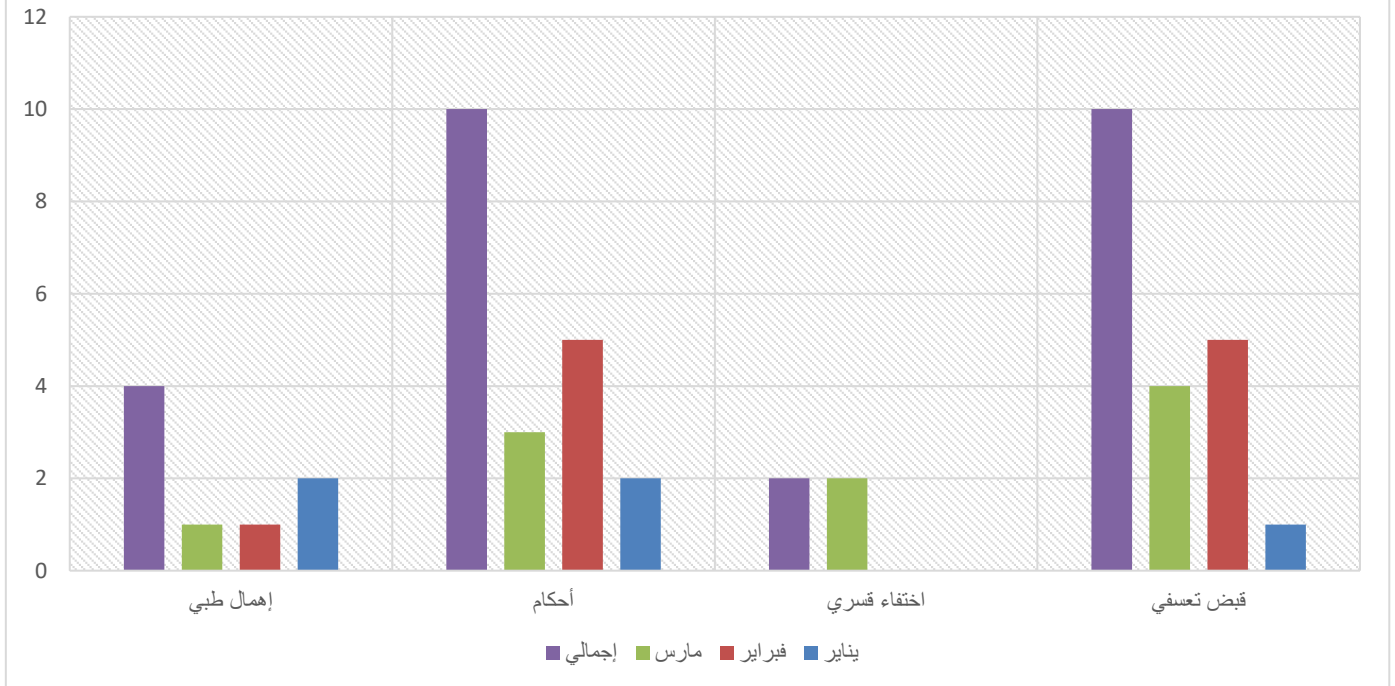


التوزيع النوعي لحالات العنف ضد المرأة

رصدت المنظمة ١٠ حالات قبض تعسفي على سيدات من منازلهن، و ١٠ أحكام صدرت ضد أخريات تتراوح مددها بين العامين والمؤبد.

	إهمال طبي	أحكام	اختفاء قسري	قبض تعسفي	
يناير	٢	٢		١	٥
فبراير	١	٥		٥	١١
مارس	١	٣	٢	٤	١٠
اجمالي	٤	١٠	٢	١٠	٢٦

التوزيع النوعي لحالات العنف ضد المرأة



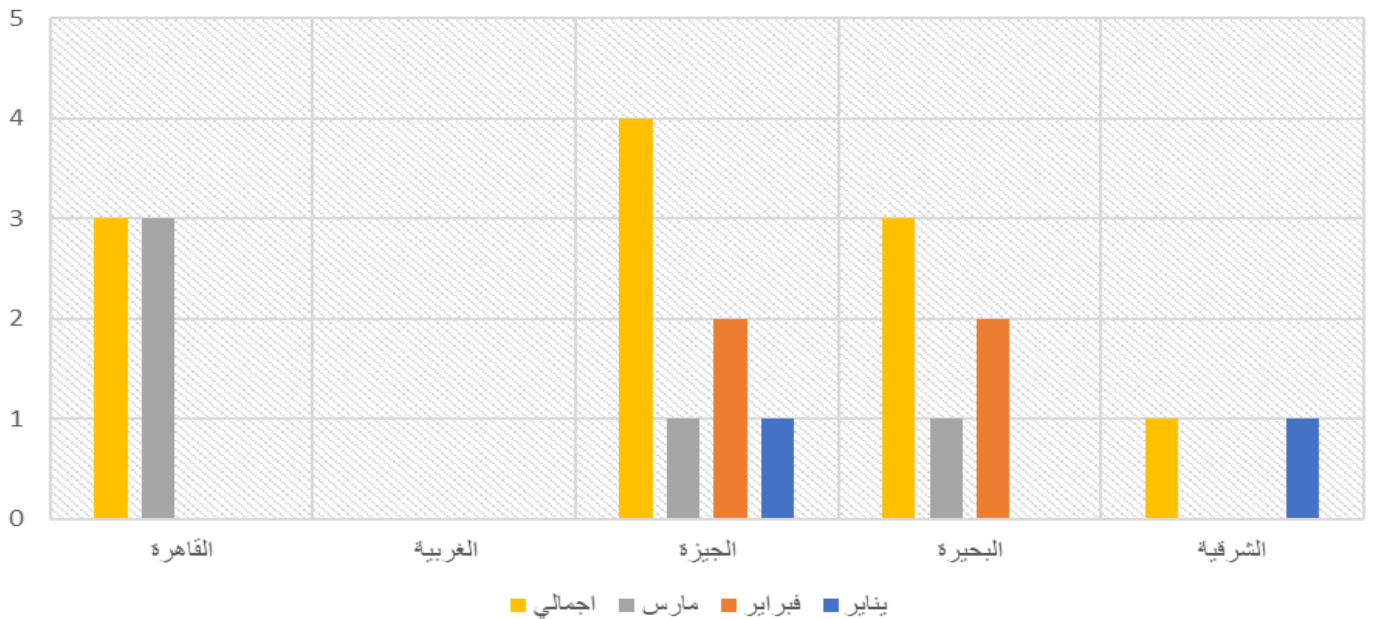
سادسا: انتهاكات حقوق الأطفال

التوزيع الإقليمي لانتهاكات حقوق الأطفال

رصدت المنظمة أن محافظة الجيزة هي الأكثر انتهاكاً لحقوق الأطفال بواقع ٤ حالات خلال مدة الرصد، ويليهما في المرتبة محافظتي القاهرة والبحيرة بـ ٣ حالات لكل منهما.

	القاهرة	الغربية	الجيزة	البحيرة	الشرقية	
يناير			١		١	٢
فبراير			٢	٢		٤
مارس	٣		١	١		٥
اجمالي	٣		٤	٣	١	١١

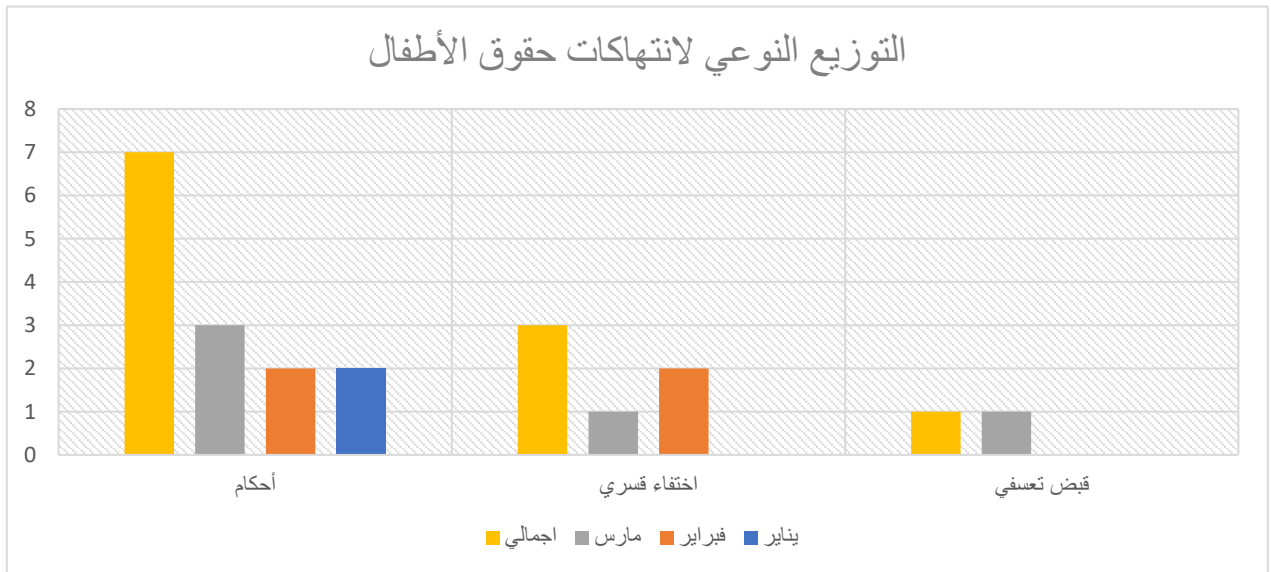
التوزيع الإقليمي لانتهاكات حقوق الأطفال



التوزيع النوعي للانتهاكات لحقوق الأطفال

خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ رصدت المنظمة ١١ انتهاكاً لحقوق الأطفال، ٧ أطفال صدر ضدهم أحكام قضائية تتراوح بين ٣-١٠ سنوات، بمجموع ٢٨ سنة، كما بلغت حالات الاختفاء القسري خلال تلك المدة ٣ حالات.

	أحكام	اختفاء قسري	قبض تعسفي	
يناير	٢			٢
فبراير	٢	٢		٤
مارس	٣	١	١	٥
اجمالي	٧ (مجموع الأحكام ٢٨ سنة)	٣	١	١١

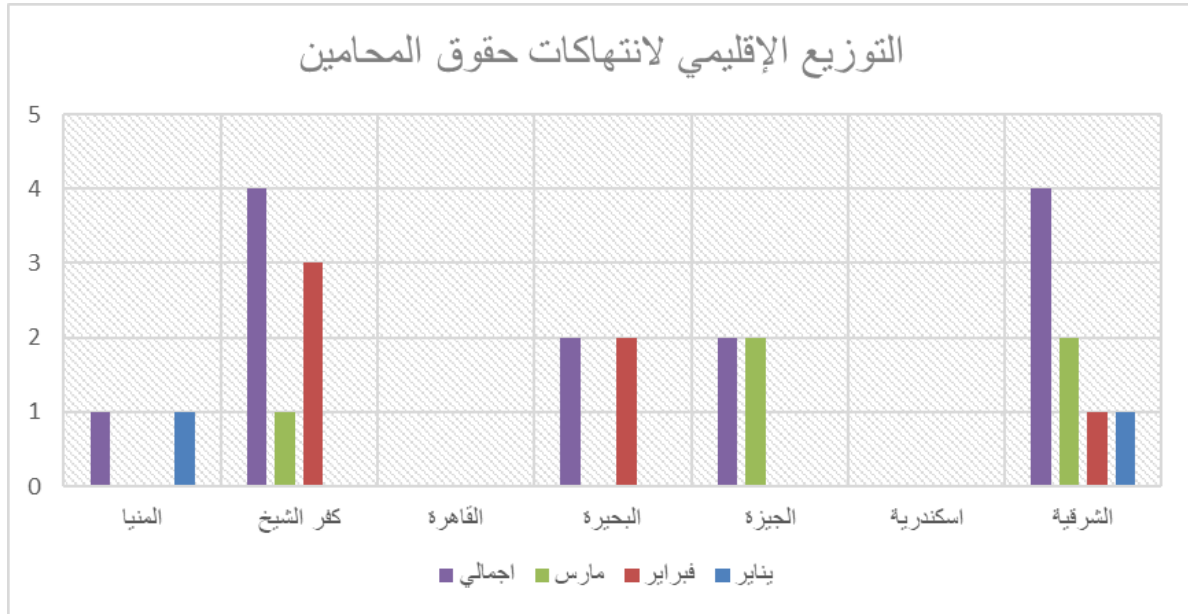


سابعاً: الانتهاكات بحق المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

التوزيع الإقليمي لانتهاكات حقوق المحامين:

بلغ عدد المحامين الذين تعرضوا للقبض التعسفي، خلال مدة الرصد ١١ محامياً ٢ منهم قبض عليهما من داخل محكمة أبو حماد - محافظة الشرقية - كما تعرض آخران للاختفاء القسري، قبل أن يظهر بناية امن الدولة، في حالة من الإعياء الشديد، ليواجه اتهامات معدة سلفاً، لكل معارض للنظام وسياساته القمعية. وتظل محافظتي الشرقية وكفر الشيخ هما أكثر المحافظات انتهاكاً لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، بـ ٤ حالات لكل منهما خلال مدة الرصد.

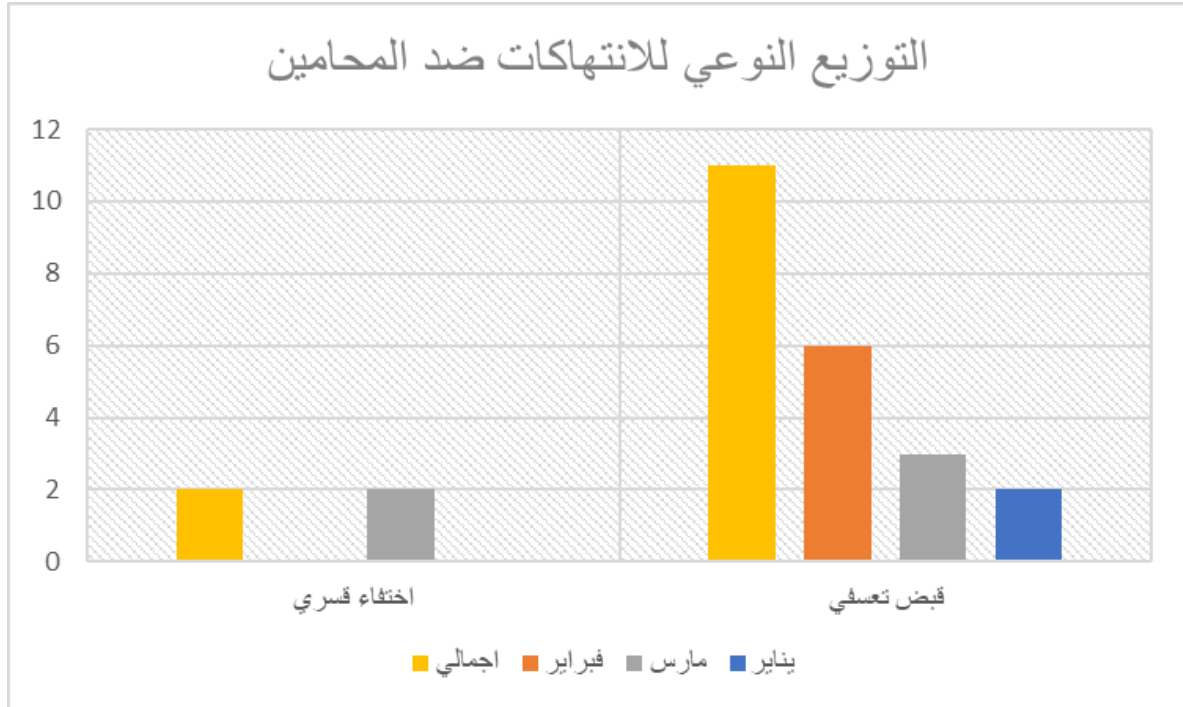
	المنيا	كفر الشيخ	القاهرة	البحيرة	الجيزة	إسكندرية	الشرقية	
يناير	١						١	٢
فبراير		٣		٢			١	٦
مارس		١			٢		٢	٥
اجمالي	١	٤		٢	٢		٤	١٣



التوزيع النوعي للانتهاكات ضد المحامين

ستظل واقعة الاختفاء القسري للمحامي والحقوقى / عزت غنيم هي النقطة الأكثر سوادًا في جبين النظام المصري، الذي اعتاد التلفيق والتكيل بكل حرّ مطالب بحقه أو مدافع عن حقوق غيره.

	اختفاء قسري	قبض تعسفي	
يناير		٢	٢
فبراير		٦	٦
مارس	٢	٣	٥
إجمالي	٢	١١	١٣



التوصيات:

بناء على ما تم رصده وتوثيقه من قبل المنظمة، فإننا نطالب:

أولاً: الحكومة المصرية بالكف عن تلك السياسات القمعية ضد المواطنين الأبرياء. والالتزام بالدستور والقانون والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي وقعت عليها مصر.

ثانياً: النائب العام بتفعيل دور النيابة العامة الأصل، - وهي الأمانة على حقوق المجتمع - بفتح تحقيق جدي ضد مرتكبي هذه الجرائم والانتهاكات، وتحريك الدعاوي الجنائية ضدهم.

- عدم إقحام النيابة العامة في أعمال بوليسية - مخالفة للدستور والقانون- كملاحقة الناشطين على صفحات التواصل الاجتماعي.

- تفعيل دور النيابة العامة في الإشراف على السجون، للوقوف على حجم الكوارث الإنسانية التي يتعرض لها المعتقل وأسرتة أثناء زيارته.

ثالثاً: المنظمات الدولية باتخاذ ما يلزم نحو التزام مصر بما وقّعت عليه من اتفاقيات ومعاهدات تتعلق بحقوق الإنسان وحياته.

منظمة نجدة لحقوق الإنسان

مارس ٢٠١٨